

التعليل في التاريخ

للككتور محمد ثابت الفزري

- (١) العلية في العلوم الطبيعية . (٢) أمثلة من استعمال المؤرخين للعلية .
- (٣) استبعاد نظريتي تين وكروتشه في التعليل في التاريخ . (٤) التعليل التاريخي في ضوء العلية الناعمة (٥) التعليل التاريخي في ضوء العلية الناعمة .

لما تعنى به « فلسفة العلوم » تحليل التفكير العلمي وتتبع الخطوات التي يتبعها العلماء في اقامة علومهم المختلفة ، ومنها علم التاريخ .

وهو علم يحتل مكان الصدارة بين العلوم الانسانية لأنه ما من مسألة تثار فيها إلا ولها « تاريخها » الذي يلقي الضوء على حاضرها ، ثم هو علم فريد بين العلوم كلها انسانية وطبيعية ، لأنه ينفرد بأنه يدرس حوادث أو « وقائع » تمتاز بصفة « الانفراد » أو عدم التكرار ، لأنها وقائع ذهبت مع الماضي الى غير رجعة ، ولا يستطيع المؤرخ حيالها الا أن يستعيد « الآن » في ذاكرته وتخيلته وعواطفه وعقله ويؤلفها تأليفا « مثاليا » أي فكريا فحسب ، بحيث تبدو الواقعة التاريخية مزدوجة الزمن : الزمن الذي وقعت فيه وانقضى الى غير عودة ، ثم الزمن الذي يستحضرها فيه المؤرخ في مشاعره وذاكرته وعقله ، مما حدى بمفكر مثل أوكشوت (١) أن يستنتج من هذا الازدواج تناقضا في المعرفة التاريخية حين يقول : « ان التاريخ سلسلة متصلة من اثبات ماض حو ليس بالماضي : ومن اثبات حاضر هو ليس بالحاضر » . هذا التناقض لاشك مرفوع ، وموضع الشبهة فيه بين ، ولكنه يشف عما للتاريخ من نوع فريد في وقائعه تميزه عن غيره من العلوم .

(١) Oakeshott في كتابه Experience and its modes

ان ما أريد بيانه في هذا البحث هو الطريقة العامة في فهم وتفسير الوقائع التاريخية .

في الطبيعيات انما تفهم الوقائع وتفسر عندما نتجح في نظمها أو درجتها في الاطار الثلاثي المؤلف من « المكان » و « الزمان » و « العلية » . عندئذ تصيح الوقائع تامة التحديد ، وهذا التحديد هو ما تعنيه عندما نقول ان واقعة طبيعية وقعت فعلا . غير أن الوقائع التاريخية تنتسب الى مرتبة أعلى من مرتبة وقائع الطبيعة وإلى عالم آخر غير عالم هذه الأخيرة . هنا أيضا يجب أن نحدد مكان وزمان الوقائع التاريخية ، وهو تحديد لا يختلف عما يمارسه علماء الطبيعة . ولكن عندما تنتقل الى البحث عن « علل » الوقائع أو أسبابها أى عندما نصل الى العبد الثالث من اطارنا الذى يحدد فهم الوقائع التاريخية فنجد أننا أمام مسألة جديدة وعسيرة ومختلفة عما يحدث في الطبيعيات ، ونحن اذا عرفنا كل وقائع التاريخ في أمكنتها وأزمتهنا فحسب فلن نكون بذلك قد فهمناها واستقصيناها تماما لأنه يبقى بعد ذلك نظمها أو درجتها في نطاق العلية والمعلولة لكي نراها على حقيقتها الحركية متولدة بعضها عن بعض ، وعلى صورة حية عاشها الناس فعلا نعقلها نحن لأنها تعبر عن تلك الحياة الانسانية الفعلية ، واذا حدث أن جهلنا تماما تلك العلل والأسباب التي ترتبط بها حوادث التاريخ فيصبح التاريخ عملا جنونيا وغير قابل للمعقولة في صورة معرفة أو علم ، اذ أن المعرفة لا تكون جديرة باسم العلم الا اذا كشفت لنا عن العلل والأسباب فيما تتحدث عنه من وقائع .

ان المكان والزمان لا يثيران مشكلة فلسفية في البحث التاريخي ، فتحديدهما رهن بالوثائق والمقارنات والاستنتاجات التي يألفها المؤرخون . أما التعليل فيبدو أنه المشكلة الكبرى في فهم التاريخ والمعرفة التاريخية ، ومن ثم تسنحصر الكلام هنا في العلية وحدها التي هي لب تفسير أو فهم الوقائع في التاريخ وفي غير التاريخ من علوم .

ربما لا توجد فكرة لقيت من عناية الفلاسفة منذ أن كانت الفلسفة ما لقيت فكرة العلية لأنها فكرة متضمنة حيا في كل كلام في « الوجود » وفي كل كلام في « المعرفة » وهما الفلسفة يحذفها ، والذي يعيننا الآن

من فيض مناقشتهم أنها فكرة معقدة غاية التعقيد ، وأن القول البسيط بأن « لكل معلول علة » يختلف عند التطبيق والبحث من مجال الى آخر من مجالات المعرفة الإنسانية بحيث تخفى تماما تلك الصياغة الأولى البسيطة للعلية .

فى العلوم الطبيعية عند ما نقول ان هناك علاقة « علية » بين ضغط الغاز ودرجة الحرارة مثلا (قانون ماريوت) فأنا نفهم من العلية علاقة ثابتة بين طرفين بحيث اذا تغير أحدهما تغير الآخر تبعاً لذلك ، أو فى عبارة أخرى نستعيرها من لغة الرياضه التى يستعملها العلم نفسه نفهم منها « دالة » (Fonction) لمتغيرين (Variables) . هنا تتلاشى تماما فكرة ضرورة « سبق » العلة على معلولها كما يتلاشى تماما اختلاف العلة عن المعلول وهما الفكرتان اللتان تسودان تصورنا العادى البسيط للعلية ، ذلك لأن العلة والمعلول هنا يتبادلان موضعهما بحيث لانرى وجها لتسمية أحدهما دائما علة وآخرهما دائما معلولا .

وفى الكيمياء اذا قلنا أن ذرة من الأكسجين اذا اتحدت مع ذرتين من الأيلروجين تكونت ذرة من الماء ، فسرى بالاضافة الى نتيجة التحليل السابق الدال على تبادل العلة ومعلولها لموضعيهما أن فكرة العلية تعتمد تعقيدا جديدا اذ تتضمن أيضا فكرة « المساواة » بين طرفين .

هذا وفى المثالين السابقين اللذين أخذناهما من علمين مختلفين كالطبيعة والكيمياء فأنا نفهم من العلية حلة « القانون » العام : فالمثل الأول هو قانون حجم الغاز والثانى قانون تركيب الماء .

نرى من هذه النظرة السريعة كيف ابتعدت المعرفة العلمية فى استعمالها « للعلية » عن الصيغة البسيطة القائلة بأن لكل معلول علة ولكن دون أن تخل بها مع ذلك أو تخرج عنها ، وكل ما فى الأمر أن فكرة العلية قد ازدادت فيها تعقيدا ، وكذلك الأمر فى المعرفة التاريخية ، فهى وان اختلفت فى تطبيقها لتلك الصيغة البسيطة العامة للعلية كما اختلفت الطبيعة عن الكيمياء

فإنها - أي المعرفة التاريخية - لا تُحلّ بالعلية ولا تُخرج عنها أو تُعيد . ولكن تحليل العلية في التاريخ ليس بذلك الوضوح الذي صادفناه في المعرفة العلمية البحتة .

فأولا وقيل كل شيء ، ليست الألفاظ المعبرة عن العلية في التاريخ واضحة وموحدة كما هو الأمر في المعرفة العلمية لأنها لا تعبر عن « قوانين عامة » فنحن نجد في التاريخ ألفاظا كثيرة تدل عليها مثل : لأن ، لكي ، بسبب ، تحت هذه الظروف ، كانت الظروف مواتية : كانت فرصة مناسبة ، ليس من الممكن في مثل هذه الظروف ، ليس بمتغرب أن ، من الطبيعي عندئذ ، يؤدي الى ، يجعل ، عمل على ، العوامل ، يبحث على ... الى غير ذلك مما يشهد بثروة واسعة من العبارات المعبرة عن العلية وامتثالها عند المؤرخين .

وفيا يلي أمثلة من كتابات المؤرخين أنفسهم :

١ - « توفي لويس الرابع عشر مكروها ... لكونه » أنقذ فرنسا المكانة الممتازة التي اكتسبتها " بفضل " سياسة الكرادلة » (١).

٢ - « كانت الظروف مواتية » لتثورة فلم تكن للحكومة قوة عسكرية معدة وكانت الطبقة العاملة تمر بمرحلة بطالة حادة » (٢).

٣ - « لقد نشأ جيل من الثوار العنيفين " لأن " انعدام الحريات الذي أعاق تكوين ثقافة مستبيرة وناقدة وجه عقول الطلاب اما الى أحلام يقظة واما الى عقلية مجردة فيجة » (٣).

٤ - « إنما " نشأت " الحرب الكبرى كحادث في تاريخ الانسانية عن السيكولوجية الانسانية » (٤).

(١) Histoire du Peuple Français في Ch. Seignobos

(٢) المرجع نفسه ص ٢٨٥

(٣) Hist. of Europe in The 19 th Century في B. Croce ص ١٨٨

(٤) Leonard Woolf في After the Deluge ص ٢٧

٥ - « لقد تفككت التقاليد القديمة (في أوروبا) " لأن " الإسلام
حطم الوحدة القديمة لحوض البحر الأبيض المتوسط » (١).

نلاحظ الآن أن تلك التعليقات لا تعبر عن قوانين عامة وقضايا كلية
كالثأن في العلوم الطبيعية ذلك لأن التاريخ كما قلنا يمتاز بميزة « الانفراد »
في وقائعه ويتحدث عما هو منفرد في الماضي الذي لا يعود فلا وجه اذن
ليبحثه عن قوانين عامة . ومع ذلك فان تعليقاته تلك تبدو أنها في الوقت
عينه تطبيقات لقوانين عامة وقضايا كلية مضمرة في تفكير المؤرخ ،
وهذا ما تنبه اليه بوبر (٢) وعبر عنه على الوجه الآتي : « انما الحادث (في
التاريخ) هو علة لآخر بالنظر الى قانون عام ما ، وذلك فيما كانت تفاعلة
القوانين التي من هذا النوع : بحيث أننا عادة نتقبلها مضمرة بدلا من أن
نستعملها صراحة ، فاذا فسرنا مثلا التقسيم الأول لبولنده عام ١٧٧٢
بأن قلنا انها لم تكن تستطيع أن تقاوم القوى المؤتلفة لروسيا وبروسيا وانما
فنحن نضمّر في هذا التعليل قانونا عاما نافها كالاتي : اذا كان من بين
جيشين يمتاز أحدهما بالضوق العددي العظيم في رجاله فان الجيش الآخر
لن يربح أبدا . مثل هذا القانون ربما أمكن اعتباره من قوانين علم اجتماع
القوى الحربية ولكنه نافه الى حد أنه لا يثير مشكلة عند طلاب الأجماع
أو حتى يستلفت انتباههم » .

ليست اذن تعليقات المؤرخين قوانين عامة كما في الطبيعيات وان كانت
في الوقت عينه تطبيقات لقوانين عامة حتى ولو كانت بدئية نقيها مضمرة
في الذهن دون استعمالها صراحة في التأليف كما يتضح من المثال السابق .

والآن قبل أن نشرع في بيان طبيعة التعليل عند المؤرخين يجب أن نستبعد
مقدما تصويرين أو مذهبتين خاطئتين في العلية في التاريخ هما تصور نين
وتصور كروتشه .

(١) Henri Pirenne في Mohammed et Charlemagne ص ١٨٥

(٢) Popper في Open Society ص ٢٤٠

تبي فصل عن نشأة وأضحلال فلسفة التاريخ من الكتاب القيم المسمى
 نظرية وتاريخ كتابة التاريخ للفيلسوف بنديتو كروتشه (١) ، بعد أن اقتطف
 المؤلف فقرة تين الموجزة لمذهبه في منهج التاريخ وهي « بعد جمع
 الوقائع ، البحث عن العلل » (٢) يأخذ كروتشه في نقد مذهب تين نقدا
 لم يوفق فيه كثيرا : فهو يبدأ بتناول فكرة تين في البحث عن العلل فيقول
 نحن تعلم ماذا يحدث عندما تبحث عن ربط واقعة بأخرى كعلة لما ثم عن
 ربط هذه الأخيرة بعلة سبقها وهكذا . فسيفتح أمامنا بذلك تراجع لانهاى
 بحيث لن نتجج البتة في الوقوف على « العلة الأولى » التي تربط اليها السلسلة
 التي كونها من العلل والمعلولات . وواضح أن اعتراضا كاعتراض
 كروتشه هذا من نوع فلسفى قديم في غير موضعه هنا وأيضا هو اعتراض
 عقيم لأنه أولا يقدم لنا صورة حسية عن علل متتابعة تكون سلسلة ممتدة
 الى ظلام الماضى ، ولأنه ثانيا يطبق على تلك الصورة الفكرة القديمة لتراجع
 لاينتهى ، ولأنه ثالثا وأخيرا يوهم بأن هناك خطأ ما في الضير بالعلية ما لم
 نعر على « العلة الأولى » . ونحن اذا قبلنا هذا الوهم الأخير فسنعجب كيف
 يمكن التعليل اطلاقا في أى علم من علوم لا في التاريخ وحده لأننا لن نجد
 أبدا تلك العلة الأولى التي تتحدث الفلسفة وحدها عنها .

فلتجاوز اذن هنا عن اعتراضات كروتشه على تين ولنفحص بدورنا
 عن نقط الضعف في نظرية هذا الأخير التي تعرف بالنظرية الوضعية
 في الضير التاريخي اذ يجب أن نتذكر أن تين هو تلميذ أوجست كونت
 صاحب الوضعية ومنشئها .

أن نقطة الضعف في نظرية تين ترجع الى ثلاث نقط هامة : أولاها
 أنه صور عمل المؤرخ على نحو غريب حين تخيله كمن يتصيد الوقائع في كل
 مكان كتصيد عالم الحشرات لفراشاتة ، أعنى كما لو كانت وقائع التاريخ أشياء
 قائمة بذواتها هنا وهناك ، وهو أحيانا لحسن حظه يعثر عليها فيجمعها .

(١) Theory and History of Historiography في D. Croce

(٢) انظر Philosophie de l'Art في H. Taine

والنقطة الثانية هي أن المؤرخ بعد أن يفرغ نهائيا من جمعه لوقائمه يأخذ في فحصها بدقة وعن قرب كما يفحص العالم خلال ميكروسكوبه لعله يتكشف عن خيوط العلية والمعلولية التي تربط بين ما جمع . والنقطة الثالثة هي أن نين فصل نهائيا بالقبلية والبعدية بين المرحلتين السابقتين ، بين جمع الوقائع والبحث عن العلل .

وسبب الخطأ في النقطة الأولى هو أن الوقائع التاريخية ليست موجودات قائمة هنا وهناك حتى يبدأ المؤرخ عمله « بجمعها » وإنما يبدأ المؤرخ عمله بالرجوع الى وثائقه المختلفة أيا كان نوعها ليستق منها وقائمه ويؤلفها تأليفا عقليا . أما سبب خطأه في النقطتين التاليتين فهو الفصل بينهما على الوجه الذي توهمه نين في حين أن الواقع هو أن المؤرخ قلما يعلم واقعة تاريخية دون أن يعلم في الوقت عينه سببها اذ الوقائع تأليفات عقلية يستنبط بعضها من بعض وترتبط ارتباطا باطنيا : فهو لا يعلم أن نابليون أبحر بحملة من طولون الا وقد سبق الى فكره صلة ذلك بغزو مصر ، ولا يعلم أن محمد على دعا المالك الى القلعة الا وقد صاحب ذلك في فكره واقعة أخرى هي الغدر بهم ، فالوقائع التاريخية اذن ليست منفصلة احداها عن الأخرى في قوامها الذاتي كوقائع الطبيعة وانما هي معطاة له في تجربته الذهنية ومشاهداته العقلية كوحدة أو ككل متصل مرتبط بروابط العلية بضيء بعضها بعضا وتفسر كل واحدة منها غيرها كسابق أو كلاحق . وحين لا يرى المؤرخ ذلك الارتباط في وقائمه فانه يرجع الى وثائقه والى تأليفاته الفكرية للوقائع ليتكشف فيها عما لم يره واضحا . وهنا فقط يختلف مؤرخ عن آخر فيما يعبر من أسباب وعلل بعيدة نتيجة لتعدد الوقائع التاريخية ولاختلاف تأليفاتها الفكرية الناجمة عن اهتمام المؤرخ بجانب من موضوعه دون جانب آخر وأيضا عن اختلاف ثقافته ووجهة نظره ، وهو في كل هذا لا يخرج عما تتضمنه الوقائع ذاتها وتشير اليه من علاقات علية . هذا هو ردنا على النقطتين الأخيرتين من نظرية نين ومنه يتضح أن البحث عن العلة في التاريخ ليس منفصلا عن ادراك الوقائع ذاتها ولا لاحقا له .

غير أن كروتشه الذى لم ير هذا الرأى والذى نقد العلية عند تين على أساس استحالة الوصول الى العلة الأولى انتهى الى نظرية غريبة هي من صميم النزعة التصورية (Idealisme) لأنها نظرية ترفض العلية بتاتا في فهم التاريخ بسبب استحالة الوصول الى العلة الأولى كما يؤخذ من نقده على تين . وشأنه في رفض العلية اطلاقا على هذا الأساس شأن من لقي مرة ذنبا في جلد شاه فلم يعد يصدق بعد ذلك وجود شاة ما ، بعبارة أخرى لما لم يعثر على العلة الأولى لم يعد يصدق العلية اطلاقا . فكروتشه يقول في نظريته بعد أن استبعد العلية : « أن الواقعة عندما نتمثلها أو نعقلها تاريخيا لا علة لها ولا غرض خارجا عن ذاتها ، وإنما هي في ذاتها فحسب ، ومطابقة لكيفياتها الحقيقية وحقيقتها الكيفية » (١) . وهذه العبارة التي تبدو معقدة انما معناها بكل بساطة أن الواقعة التاريخية لا علة لها من خارجها لأن مجرد استحضار المؤرخ لها في ذهنه واحيائه لها على حالها في عقله هو في الوقت عينه رؤيتها كيف حدثت أى يتضمن تفسيرها ، بمعنى أن كيفية حدوثها جزء منها وصفة من صفاتها المؤلفة لحقيقتها في الذهن . تلك هي النظرية التي أراد بها كروتشه أن يتجاشى صورة ملال من الوقائع لا تنهى الى علة أولى فانتهى الى حذف العلية اطلاقا في تصورية مقفلة في حدود كل واقعة تاريخية على حدة . والضعف في نظرية كروتشه هو ضعف كل تصورية مطلقة اذ أن كروتشه خلط نهائيا بين تصور الواقعة في الذهن وبين التعبير أو الحكم الذي يمارسه المؤرخ في كتابة التاريخ ويعبر به عما حدث خارج ذهنه والحكم وحده هو الذي يفصل ما أحله التصور ويخرج العلة عن معلولها المحملين في تصور واحد . ومن ثم يجب أيضا استبعاد نظرية كروتشه .

بعد أن استبعدنا نظريتي تين وكروتشه نعود الى المسألة المرجأة منذ حين بشأن طبيعة التعليل أو التفسير في التاريخ .

لقد وضعنا المؤرخ المعاصر أرنولد توينبي (٢) أمام القضية المنفصلة الآتية وهي أن التاريخ اما وليد « الصدقة العمياء » واما انه خاضع « لقوانين حديدية » ، وكأنه بذلك لا امكان لقضية ثالثة غيرهما ، والحقيقة أن التاريخ

(١) B. Croce في المرجع السابق ذكره ، ص ٧٦

(٢) A. Toynbee في Civilisation on Trial

ليس وليد الصدفة العمياء كما أنه ليس خاضعا لقوانين حديدية إذ ليست في التاريخ قوانين ما ولا يهدف التاريخ الى شيء منها وإنما التاريخ يخضع فحسب الى قانون أوحد هو قانون العلية في عمومته ووحدانيته .

ولكن عندما نشرع في تحديد العلية في التاريخ ونفحص طبيعتها واستعمالاتها عند المؤرخين فنسجد أن الأمر قد اختلف فيها عما قدمناه عن العلية في العلوم الطبيعية ، كما سنجده أيضا قد اختلف في التاريخ نفسه وهذا الاختلاف الأخير الذي يهتنا هنا بصفة خاصة ليس هو اختلاف مؤلف عن آخر وإنما هو اختلاف في جوهر العلية التاريخية ذاتها الى علية « فاعلة » (أو ميكانيكية) والى علية « غائية » (أو عضوية) كما يقول الفلاسفة ، ولكن يجب التنبيه فورا الى أن المعرفة التاريخية لا تأخذ بأحدهما دون الأخرى وإنما تستقيم علما بهما معا في آن واحد مع ما بينهما من تفاوت كبير ، ومنشأ هذا الازدواج في العلية هو مجرى التاريخ نفسه : فنحن اذا نظرنا اليه من خارجه كتتابع زمني للأحداث فلا مناص من أن نضمنه علية فاعلة بمقتضاها تتابع الأحداث مؤثرة بعضها في بعض ، وأما اذا نظرنا اليه من باطنه كأنهار من الأحداث تنبع أصالة من أعماق الأفراد والمجتمعات ، أعني من الانسان وحده ، فلا بد أن نضمنه كعلة مفسرة له البراعث والأهداف الانسانية البحتة أعني العلية الغائية ، والنظرتان بعد متتامتان متلازمتان أشد التلازم ولكن ينبغي علينا هنا تبسيطا للعرض أن نفرص بينهما وأن نعالج أولا تفسير التاريخ في ضوء العلية الفاعلة .

نحن لا نجهد الاعتراضات الوجيهة التي أثارها الفيلسوف ديفيد هيوم ضد فكرة العلة الفاعلة ، فلنستبق إذن من معانها العديدة مجرد علاقة ما بين سابق ولاحق وأقول علاقة « ما » لكي أستبعد من هذا البحث كل مشكلة ميتافيزيقية في ماهية تلك العلاقة .

يجب أن نلاحظ الآن الملاحظة الهامة الآتية وهي أن فكرة العلية بهذا المعنى المحدد ليست هي الفكرة التي تثير صعوبة عند النظر في منهج التفسير عند المؤرخين ، وإنما الصعوبة كلها تركز في فكرة « السابق » التي

ضمناها تحديد العلية . فهذا السابق عند البحث والتطبيق في التاريخ هو المشكلة كلها التي تقسم المؤرخين أنفسهم الى مدارس ومذاهب في التاريخ ، كما أنها هي المشكلة التي تحفز المؤرخ الى التجديد في كتابة التاريخ وتجعل لكل مؤرخ طرافته وأصالته .

إن الفلاسفة الذين كثيرا ما ضللهم لفظ علة ربما يضلهم الآن أيضا لفظ « السابق » فيسبق الى أذهانهم أن وراء كل موقف تاريخي توجد علة معينة بالذات. سبقت ذلك الموقف وأدت اليه ويكفي المؤرخ أن يقف على هذا السابق الذي أختفى عن الأنظار ليفهم الموقف التاريخي كله ، ولكن مثل هذا التصور وهم بجانب حقيقة البحث عند المؤرخين ، إذ أن هؤلاء إنما يبحثون من وجهات نظر مختلفة وفي ضوء اهتمامات متباينة وعلى أبعاد زمنية ومكانية متفاوتة من أحداث التاريخ وسارحها ، كما تنوع أيضا ثقافتهم التي لا بد أن تنعكس صورها على دراساتهم التاريخية ومن ثم فلا غرابة تبعا لتلك الاختلافات كلها عندهم أن لا يرى المؤرخون نفس « السابق » أو العلة لكل حادث من أحداث التاريخ . فالتفسير الأصيل المبكر يختلف من مؤرخ الى آخر نتيجة لاصالته في مشاهدة وقائعه . بهذه المناسبة يقول جاردنر (1) : « ان قيمة التأليف التاريخي الأصيل إنما هي في إبراز علاقات ما بين وقائع تاريخية مؤكدة وثيقة ، مثلا بين ثورة عام ١٨٤٨ والعوامل الأخرى التي لم يسبق أن أعترف بها مؤرخ من قبل بأنها سبب لها . فكتاب ماركس المسمى الثامن عشر من برومير لويس بونابرت هو مثال لهذا » . ويتضح من هذا كم نحن بعيدون في التاريخ عن تصور سابق بعينه كهلة وحيدة لحادث معين . فأقول تحديد لما أسمىه « السابق » في التفسير التاريخي هو أنه لا سابق بعينه أو لاعلة وحيدة بالذات لحادث معين .

(1) Gardner في Explanation in History والاشارة هنا الى نظرية ماركس في ان تلك

الثورة أسبابا اقتصادية بحتة على خلاف ما رأى غيره من المؤرخين الذين أرجعوا الثورة الى خلاف سياسي بين البونابرتيين والبرونيين .

تحديد آخر هو ما يدخله المؤرخون من تمييز في السوابق بين « السبب الحقيقي » و « السبب المباشر » أو « الفرصة المواتية ». وفي هذا التمييز الهام عند المؤرخين يقول ريموند أرون (١) : « لتأخذ مثالا ثورة عام ١٨٤٨ فان سببها المباشر . وهذا تعبير شائع - هو اطلاق النار في شوارع باريس ولا يشك أحد في تتابع هذين الحادثين . ولكن البعض يقلل من شأن حادث اطلاق النار ويقول لو أنه ما حدث قط لما امتنع مع ذلك انتمجار الثورة . ومثل هذا القول لو عبرنا عنه بدقة فانه يساوى القضية الآتية وهي اننا اذا حذفنا ذهبا حادث اطلاق النار فان السوابق الأخرى في مجموعها هي « سبب حقيقي » في احداث الثورة . أما السبب المباشر فليس الا « الفرصة المواتية » لحادث ما وذلك عندما يرى المؤرخ أن هذا الحادث لا محالة واقع في ضوء الموقف التاريخي كله . ومن هذا يتضح تعقيد آخر في فكرة السابق عند ما نميز فيها بين السبب الحقيقي والسبب المباشر .

ومن جهة أخرى كثيرا ما يتعدد « السابق » عند المؤرخين اذ هم يعطون أسبابا عديدة لحادث بعينه مهما كانت درجة بساطته . ولكنهم أيضا كثيرا ما يميزون في كثرة السوابق بين السبب الحقيقي أو السبب البعيد أو جذور الحوادث وبين الأسباب الأخرى المساعدة . وليس لهم في هذا التمييز أى سند أو علامة غير نوع اهتمامهم والتفاناتهم ودرجة ثقافتهم ووجهات نظرهم . فقد يؤكد مؤرخ أن حادث مقتل أرشيدوق النمسا في سراييفو عام ١٩١٤ ليس السبب الحقيقي للحرب الكبرى الأولى بينما يؤكد صحفى ولا أقول مؤرخا يكب افتتاحية غداة اشتعال الحرب بأن الموقف الدولى انما تأزم اذ ذلك بسبب ذلك الحادث نفسه . وهو لاشك محق باعتبار أن أهمياته انما هي منحصرة في تلك الفترة التى تأزمت فيها الأمور الدولية فجأة . ومن الخطأ الاعتقاد بأن المؤرخ والصحفى يتناقضان عندما يؤكد المؤرخ بدوره أن حادث سراييفو ليس السبب الحقيقي للحرب اذ هو يرى الحرب من زاوية أعم وفي مستوى اهتمامات والتفانات متباينة . الواقع أن مسألة لماذا اشتعلت الحرب الكبرى الأولى

مسألة يمكن الاجابة عنها عند المؤرخين باجابات مختلفة : اذ يمكن أن يجاب عنها في مستوى البواعث والأغراض ونقط الضعف عند الأفراد الذين أداروا مسرحها ، ويمكن أن يجاب في مستوى السياسات القومية وتقاليد كل دولة ، ويمكن أن يجاب في مستوى الأحلاف والمعاهدات والتوزيع الجغرافي للدول فوق رقعة أوروبا ، ويمكن أن يجاب في مستوى الصناعة والمنافسات التجارية والاستعمارية ، وغير ذلك . ولكن مهما تعددت السوابق عند المؤرخين ومهما اختلفوا في تحديد « السبب الحقيقي » فانه من المؤكد أن ذلك التعدد ان هو الا أشعة متامة ومتضامنة في اضاءة الأحداث وتفسيرها بعلمها الفاعلة لها .

هذا كله يقودنا الى نقطة أخيرة وهامة هي أن فكرة « السابق » عند بعض المؤرخين لاتتخذ أحيانا كثيرة تقسيما من تلك التسميات فلا تنقسم الى سبب حقيقي وفرصة مواتية ، ولا تعدد في سلسلة من الأسباب بعضها هام وبعضها أقل أهمية ، وانما تنحصر في نوع معين من النظم الاجتماعية يقصر في ضوئه نوع أو أنواع من الأحداث والنظم . وهذا ما يمكن تسميته « بالنظريات » في التاريخ . وأحيانا يعتبر ذلك النوع المعين من الأحداث والنظم مفتاحا عاما لكل الأحداث والنظم الانسانية طوال تقلب التاريخ وهذا شأن النظرية الماركسية مثلا التي تربط بين وسائل الانتاج الاقتصادي كعلة وحيدة وبين نشأة وتطور النظم السياسية والاجتماعية والحربية والثقافية والدينية والحلقية والقانونية كمولوات .. من هذا النوع من التفسير السابق ما يقيمه المؤرخون أيضا من علاقات عليية بين الكالفتية ونمو الرأسمالية الحديثة ، أو بين ذبوع الآراء الديمقراطية في القرن الماضي والحركات الوطنية أو بين الرق عند الرومان ونشأة المسيحية ، أو بين التنافس على الأسواق وقيام الحروب العالمية . ومثل هذا التعليل عام جدا ويعرض المؤرخين الى الانقسام الى مدارس تدين كل منها في التفسير التاريخي بمذهب أو فكرة ثابتة كالمدرسة الاقتصادية أو المدرسة الاجتماعية أو حتى المدرسة السيكلوجية .

بما تقدم يتضح أن حوادث التاريخ ترتبط في تسلسلها الزمني برباط ما يسميه الفلاسفة العلة الفاعلة : فالحدث المتقدم زمانا يؤدي الى ما يعقبه زمانا .

ولكن التاريخ لا يتم فهمه الفهم الصحيح ولا يمثله العقل كأحداث انسانية الا اذا فهمناه أيضا في الاتجاه المضاد لتجري الزمن ، فتأخذ ما هو أخير زمانا كعلة لما سبق أو كهدف وغاية له ، وهذا ما يسميه الفلاسفة « العلة الغائية » وما يتحدث عنه المؤرخون بألفاظ مثل البواعث والأهداف والمقاصد والرسالة وما شابه ذلك من مرادفات الغائية مما يجعل التابع الرضى أمرا معقولا ، ومن ثم يختلف المؤرخون عن علماء الطبيعة الذين لا يتكلمون عن غايات وأهداف لاعتناقهم العلية الميكانيكية وحدها اختلافا كبيرا في تطبيق مبدأ العلية والامتداد به الى شمول الغاية .

ولكن يجب أن نكون حذرين غاية الحذر في هذا الامتداد الحديد لمبدأ العلية عند المؤرخين ، ذلك لأن المؤرخ الحق كما تتصوره الآن « موضوعي » وليس ذاتيا بمعنى أنه لا يعبر بتابع الأحداث هدفا وغاية من عنده فيجانب بذلك روح العلم الموضوعي . وانما كل الذي نريد أن نحنيه بالغائية عنده وفي استعماله هو فقط أن آخر مراحل الحوادث هو الذي يلقي ضوءا على ما تقدمها ، وأن الختام يفسر المقدمات وأن النهاية تجعل البداية أمرا معقولا . لقد بين هذا الفهم الضيق المحدود لفكرة « الغائية » الفيلسوف كانط (١) عندما تحدث عن أفلاطون فقال « انه ليس من غير الطبيعي .. أن نجد أنصا أكثر فهما له من ذاته . إذ أنه لما لم يكن قد حدد تصوره بدرجة كافية فانه أحيانا قد عبر أو حتى فكر ضد هدفه » . والواقع أن تاريخ الفللفة يرينا بوضوح أن التحديد التام لتصور فلسفي جديد قانما يكون من عمل صاحبه الذي أدخله أولا في الفللفة ، وأن معناه التام لا يفهم الا في ضوء نضجه التام والأخير عند لاحقيه أى في الهدف الأخير لنوه في التاريخ .

ولا يختلف في هذا التاريخ السياسي عن تاريخ الأفكار . فما ينطبق على تفسير وفهم تصور فلسفي أو فكرة علمية ينطبق تماما على تفسير شخصية سياسية أو نظام سياسي .. لقد كتب فردريك جوندولف (٢)

(١) Critique de la Rais. Pure ل E. Kant

(٢) Caesar ... ل F. Gundolf

كاتباً يأكله لا عن قيصر وإنما عن اختلاف تفسيرات المؤرخين لأهداف قيصر السياسة وفهمهم لرسالته كرجل دولة وذلك من أقدم العصور الى الآن .

وحتى في حياتنا السياسية والاجتماعية يوجد الكثير من النزعات والآراء الهامة التي تبدأ مضمرة غير صريحة ولا تبرهن على قوتها أو لا تصل الى كامل معناها وتضجها الا في مرحلة لاحقة . ففكرة سياسية أو برنامج اجتماعي أو وعي قومي إنما يصبح في النهاية صريحاً وموعياً بها في المجتمع بعد فترة من الاضمار والغموض في نقطة البداية ، وتلك النهاية الصريحة هي « الغاية » التي يسير نحوها تطوره والتي تضي معقولة على تتابع مراحلها التاريخية منذ نقطة البداية . يؤكد مؤرخ انجليزى هو موريسون (١) في تاريخه عن الولايات المتحدة بأن الكثير مما انتهى اليه تاريخ أهل المهجر الأمريكى إنما يلقى ضوءاً ناصعاً على تاريخ وطنه الانجليزى ويكشف صراحة عن الكثير مما كان مضمراً في التاريخ الانجليزى ذلك لأن الكثير من آراء المهجر السياسية ومعتقداتهم يمكن تتبعها الى أصولها في إنجلترا . ففي هذه الأخيرة نشأت وقامت تلك الآراء والمعتقدات خلال القرون رغم ما نالها من انتهاك وانتقاص على أيدي ملوك التودور وأرستقراطية الموج . ولكنها وجدت في المهجر الأمريكى فرصة لنمو حر طليق فأثمرت ثمرها . فثلاً نجد من تلك الآراء والمعتقدات ما دخل في صلب وثيقة اعلان حقوق الانسان الأمريكية ، كما نجد نظماً نسبتها إنجلترا على حين أنها بقيت ونمت مع تغير طفيف في الولايات المتحدة الى منتصف القرن الماضى . وختم موريسون هذا كله بقوله : « لقد كانت رسالة لا شعورية للولايات المتحدة أن تجعل صريحاً ما كان مضمراً لفترة طويلة في الدستور الانجليزى ، وأن تثبت أيضاً قيمة مبادئ نسبتها الى حد ما إنجلترا جورج الثالث » .

لم تعد فكرة العلية الغائية بعد الذى تقدم غامضة ولكنها ستجد تدعماً أوفى فيما يلى . ذلك لأنه في التاريخ السياسى بصفة خاصة وأكثر مما في تاريخ الأفكار العلية والنظم الاجتماعية نجد أن الذى يهمنى ليس مجرد

الوقائع التاريخية وحدها . فتحن لا نود أن نفهم الحوادث التي تمثل على مسرح التاريخ فحسب بل نود أن نفهم الممثلين أيضا ، نود أن نفهم الأفعال وقا عليها . ولا شك يتوقف فهمنا لوقائع التاريخ على تصورنا وفهمنا للأشخاص الذين شاركوا فيها : فما أن نرى هؤلاء الأشخاص في ضوء جديد حتى يتبع ذلك تغير في معنى الوقائع ذاتها وفهمنا لها . ولذلك فإن رؤية تاريخية صادقة للماضي أمر لا يتيسر بدون معاودة التفسير والتجديد المتواصل فيه . أن كتاب المؤرخ الإيطالي فريرو^(١) يختلف في كثير من النقط عن الوصف الذي جاء به المؤرخ الألماني مومسين^(٢) عن نفس العصر . . وهذا الاختلاف مرجعه تصور كل من المؤرخين لشخصية شيشرون . ولكي نكون حكما عادلا عن شيشرون لا يكفي أن نعرف كل الوقائع المتعلقة بتفصيله وما قام به من دور في مؤامرة كاتالينا أو من دور في الحروب الأهلية بين قيصر وبمبي . فكل تلك الأمور تظل مريبة وغامضة إذا لم نعرف « الإنسان » الذي هو شيشرون ، أعنى إذا لم نفهم شخصيته وصفاته . وفي سبيل هذا على المؤرخ أن يفض رموزا أخرى غير حوادث التاريخ السياسية إذ يجب أن يستجلى خطب شيشرون وفلسفته ورسائله إلى أخته تولى وإلى أصدقائه وأن يستشف بمشاعره خلال حرارة أسلوبه هنا وفتوره هناك ومن حسناته ومساوئه شيئا عن شخصية شيشرون . بعد ذلك كله فقط يمكن للمؤرخ أن يكون صورة صادقة لشيشرون السياسي ولدوره فوق مسرح السياسة في روما . فالكشف عن الشخصية التاريخية هو الذي يأتي الضوء كله على البواعث والأهداف التي تفسر حوادث التاريخ تفسيرا غائيا إذ الأشخاص هم في آخر الأمر منبع التاريخ وأحداثه وهم خاتمة المطاف لتقلباته .

للافاضة في هذه النقطة الأخيرة المتعلقة بالأشخاص كمنبع لأهداف التاريخ وغايات حوادثه أود أن أسوق مثلا آخر من كتاب فريرو السابق الذكر . فن أهم حوادث التاريخ الروماني التي حسمت في مصير روما

(١) Y. Ferrero في *Greatness and Decline of Rome* (١٩٠٨)

(٢) *Roman History* لـ Mommsen

بل وفي مصير العالم كله اذ ذلك موقعة أكتيوم . والرواية المألوفة عنها هي أن أنطونيو خسر تلك المعركة لان كليوباترة التي خافت عاقبتها وثشت منها مقدما ولت هاربة منها بأسطولها الكبير الى مصر فأثر أنطونيو اللحاق بها تاركاً وراءه جنوده وأنصاره من شيوخ روما من أجل حبه . فاذا كانت تلك الرواية التقليدية صادقة فلا يسعنا الا أن نتحاز فوراً الى قول باسكال : « لو كان أنف كليوباترة أقصر مما كان عليه لتغير وجه الأرض كله » . ولكن فريرو قرأ التاريخ على وجه آخر فقال أن قصة الحب بين أنطونيو وكليوباترة مجرد خرافة وأن أنطونيو لم يتزوج منها بدافع الحب العنيف وانما بدوافع سياسية محضة اذ كان يتابع خطة سياسية كبرى فقد كان يطمح في مصر وليس في شخص ملكها الجميل ، وقصد بالزواج الملكي أن ييسط حماية روما على وادي النيل لكي يتمكن من التصرف في كنوز البطالة ليمد حملته على فارس . ويمثل هذا الزواج الملكي كان يستطیع طبعاً أن يوفر أيضاً لنفسه كل مزايا الحياة الحقيقية لوادي النيل دون المجازفة بحرب تضمنه الى روما . تلك هي خطته السياسية التي حدثت قصة الزواج الرومانيكي بمقتضاها ، تلك القصة التي تضمنت على الأقل في بدايتها معاهدة سياسية أيضاً . ولقد أقبلت كليوباترة على الزواج لتثبت أركان قوتها المزعزعة في حين أن أنطونيو أراد غير ذلك . ان تاريخ أنطونيو وكليوباترة يمثل حلقة بالغة في مأساتها من حلقات صراع مزق الامبراطورية الرومانية طيلة أربعة قرون لاحقة حتى قضى عليها هو الصراع بين الشرق والغرب . في ضوء هذه الاعتبارات يصبح — كما يقول فريرو — ملوك أنطونيو واضحاً جداً اذ زواجه في أنطاكية الذي وضع بمقتضاه مصر تحت حماية روما هو الفصل الحاسم لسياسة كانت تهدف الى زحزحة حكمه الى الشرق .

اذا قبلنا هذا الفهم لشخصيتي أنطونيو وكليوباترة فان الأحداث الأخرى وحتى موقعة أكتيوم تبدو في ضوء جديد ومختلف . فرار أنطونيو من المعركة كما يقول فريرو لم يكن سيه الخوف ولا عاطفة الحب المشتعل الأعمى بل كان فعلاً سياسياً نضج التروى فيه قبل حدوثه . ذلك لأن امرأة طموحة عنيدة واثقة من نفسها مثل كليوباترة ناضلت في اصرار

لنتنح عن إيطاليا وحدها لأكتافيوس وذلك بأن تثار موقعة بحرية وهمية لتغطية الانسحاب الى مصر .

أنا لا شأن لي في وجه الحقيقة في كل هذا وإنما الذي ابتغيت بيانه هو المنهج العام في التفسير التاريخي للوقائع السياسية لأننا اذا عرفنا كل الوقائع في تلها الرئسي ووفقا لقانون العلية الناعلة فلن يكون لدينا منها غير خطة عامة وهيكل للتاريخ أو مجرد قشرة وسطح . ولكن لن تكون لدينا حياته الحقيقية التي تنبعث عنها العشور والحوادث الظاهرية ، تلك الحياة النابضة التي يلجأ اليها المؤرخ في آخر الأمر ليقراً الرسالة السياسية للشخصية التي يدرسها مستعداً منها الهدف الأخير لأحداث التاريخ والتفسير الغائي لجراها الرئسي . ان فهم الانسان الواقعي الذي يكمن وراء الأحداث هو الهدف الأخير للمعرفة التاريخية ، فهي تعتبر أفعال الانسان وأعماله تعبيرات لحياته فتحاول اعادة بناء تلك الأفعال والأعمال في صورتها الأصلية وذلك بأن تقبض على ناصية الحياة التي ولدتها وأنشأتها . وهذا هو ما عبرنا عنه بتفسير حوادث التاريخ الظاهرة بالعلية الغائية الكامنة في الأشخاص والهدف لما في بواعثهم ودوافعهم .

ان هذا كله هو ما فهمه تماما وعبر عنه المؤرخ والفيلسوف تين^(١) في أوائل أمتع كعبه وعنوانه تاريخ الأدب الانجليزي . فهو بعد أن بين كيف أن المؤرخ إنما يتقب فيها وراء الحوادث الظاهرة عن الانسان الباطني كما يتقب البيولوجي فيما وراء الأصداف المتحجرة عن الحيوان الذي كان يعيش فيها ، يتساءل : « عندما ترمق بعيني رأسك الانسان المنظور عم تبحث ؟ » عن الانسان غير المنظور . كلماته التي تطرق سمعك ، الاشارات وحركات رأسه ، الملابس التي يرتديها ، الأعمال والأفعال من كل نوع ، كلها مجرد تعبيرات . وشيء ما يتكشف فيما تحتمها ، وذلك الشيء هو الروح . انسان باطن يخفي تحت الانسان للظاهر ، وهذا الأخير هو الذي يشف عن الأول ... كل ما في الظاهر أن هو الا

